واقع ذوي الإعاقة فى مصر

مقدم من

د/ محمد سعيد سيد عجوه

مدرس اضطراب التوحد بكلية علوم ذوي الاحتياجات الخاصة – جامعة بني سويف

عضو منتدب في الإدارة المركزية للتربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم سابقًا:

المستخلص :

أطلق الرئيس المصري على عام ٢٠١٨م عام ذوي الإعاقة وهو ما دفع الباحث لإجراء البحث الذي بين أيدينا بهدف الكشف عن واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر في المجالات التالية (نسب ذوي الإعاقة في المجتمع وفق أحدث الإحصاءات، الواقع التعليمي لذوي الإعاقة (الدمج ومدارس التربية الخاصة)، ذوي الإعاقة والبيئة الفيزيقية، ذوي الإعاقة والاتجاهات المجتمعية، توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل، رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة صحيًا، واقع مؤسسات تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر (مؤسسات، متخصصون) وأخيرا توصيات للباحث لمعالجة جوانب القصور وتطوير الخدمات ؛ وبناءً عليه قام الباحث بدراسة وتحليل الأدبيات والبحوث المرتبطة بواقع ذوي الإعاقة في مصر والعالم، للوقوف على جوانب القوة والقصور في كل مجال من المجالات السابقة، كما تعرض الباحث للتشريعات المصرية وخاصة قانون الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (١٠) لعام (٢٠١٨)، وفى ضوء ذلك توصل الباحث إلى الكشف عن جوانب القوة القصور في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر كمنطلق نسعى من خلاله لتبني رؤية تطويرية للارتقاء بهؤلاء الأشخاص والخدمات المقدمة إليهم.

Abstract:

The Egyptian President launched the year 2018 year of people with handicap, which prompted the researcher to conduct the research in our hands which aims to reveal the reality of persons with disabilities in the following areas: (The percentage of people with disabilities in the community according to the latest statistics, the educational situation for people with disabilities (integration and special education schools), persons with disabilities and the physical environment, people with disabilities and community trends, employment of persons with disabilities at work, In Egypt (institutions, specialists) and finally recommendations for the researcher to address the shortcomings and development of services Based on the researcher studied and analyzed literature and research related to the reality of people with disabilities in Egypt and the world, to find out the strengths and shortcomings in each are, The researcher was also exposed to Egyptian legislation, especially the Persons with Disabilities Act No. 10 of 2018 In light of this, the researcher has discovered the strengths of the disabled in the lives of persons with disabilities in Egypt. We seek to adopt a developmental vision to elevate these people and the services provided to them.

مقدمة

كثيرًا ما هُمش واستبعد الأشخاص ذوي الإعاقة من مسار الحياة الطبيعية بمختلف مجالاتها وهو ما ترتب عليه محدودية مشاركتهم نتيجة لتلك العقبات والموانع الاجتماعية والبيئية التي تحول دون تفاعلهم مع المجتمع كالتحيز ضد الإعاقة وذويها، والميل إلي الوصم والتنميط وبيروقراطية الإجراءات، وتعذر وجود وسائل المواصلات المناسبة لنقلهم، كما أن مؤسسات التربية الخاصة كانت تقوم علي فكرة العزل وبالتالي تفشل في تزويدهم بالمناهج التربوية بمدارس التعليم العام ؛ مما ترتب عليه الاستبعاد من فعاليات الحياة الاجتماعية.

وفي الآونة الأخيرة زاد الاهتمام بذوي الإعاقة بكافة فئاتهم، ولما لا وقد زادت نسب الإعاقة وأصبح الأشخاص ذوي الإعاقة قوة لا يستهان بها داخل المجتمعات، فقد وصلت نسبة انتشار الإعاقة في التقديرات الدولية من ١٠- ١٥٪ من سكان المجتمع وفق تقديرات منظمة الصحة الحالية (WHO,2010) وفي مصر أشارت أخر إحصائية صدرت عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن تعداد ذوي الإعاقة في مصر وصل إلى أكثر من (١٠) ملايين نسمة من تعداد السكان ، بالطبع هذا رقم لا يستهان به، ليس ذلك فقط بل أصبح تقدم المجتمعات وتحضرها يقاس في الآونة الاخيرة بمدى اهتمامها بالفئات ذوي الإعاقة ودمجهم في الحياة العادية كحق أصيل لهم، بل إن هناك بعض الدول باتت تحتفل بإغلاق أخر فصل ومدرسة لذوي الإعاقة بعد أن وفرت لهم الدمج وسط أقرانهم بمدارس التعليم العام و في كافة مجالات الحياة، وبالتالي لم تصبح بحاجة لمؤسسات إيوائية خاصة بهم.

والمتأمل في مجال التربية الخاصة في الآونة الأخيرة في مصر والوطن العربي يجد طفرة في الاهتمام بالأطفال ذوي الإعاقة ، حيث تسارعت القرارات والتشريعات المنظمة لشئون حياتهم وتقديم الخدمات المختلفة لهم على صعيد مختلف المجالات الاجتماعية والتربوية والصحية، وعلى الرغم من أننا لم نصل إلى ما هو منشود لنا كمتخصصين في مجال رعاية ذوي الإعاقة على الصعيد العربي إلا أن صدور هذه التشريعات وتواليها يعد منبئًا قويًا بأن القادم هو أحسن لأبنائنا .

يعرض الباحث من خلال الورقة التي بين أيدينا واقع ذوي الإعاقة في مصر من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: نسب انتشار الإعاقة في المجتمع.

المحور الثاني : تعليم ذوي الإعاقة.

المحور الثالث: ذوو الإعاقة والبيئة الفيزيقية.

المحور الرابع: ذوو الإعاقة والاتجاهات المجتمعية.

المحور الخامس: ذوو الإعاقة والتوظيف.

المحور السادس: ذوو الإعاقة والصحة.

المحور السابع: ذوو الإعاقة و مؤسسات التأهيل(مؤسسات، متخصصون).

التوصيـــــــــات.

المحور الأول : نسب انتشار الإعاقة في المجتمع.

يشير الواقع الحالي إلى أن من أهم مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة بمصر عدم وجود حصر حقيقي لأعدادهم على مستوى الجمهورية أو قاعدة بيانات كاملة، وبالتالي صعوبة تجميعهم أو حصر احتياجاتهم، ولعل ذلك يعود إلى نقص الوعي الاجتماعي والاتجاهات المجتمعية السلبية من ناحية، وعدم وجود قاعدة بيانات خاصة بالمواطنين تعدها الدولة من ناحية أخرى، بالإضافة لعدم وجود دافع أو مكاسب يجنيها الفرد ذو الإعاقة أو أسرته من تسجيل بياناته لدى الدولة، وعلى الرغم من أن الدراسة الأخيرة التي أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والتي أشار فيها لوجود أكثر من (١٠) ملايين شخص ذي إعاقة؛ إلا إنها عملية تقديرية في محاولة للاقتراب من الوصول للعدد الحقيقي، كما أن قانون ذوي الإعاقة الصادر (٢٠١٨) قد أضاف فئة الأقزام للأشخاص ذوي الإعاقة وهو ما قد ينبأ بزيادة النسب عن النسب المعلنة وفقا لإحصاءات ٢٠١٧.

وقد أشار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في تقريره السكاني لعام (٢٠١٧) إلى أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر تمثل (٦٧، ١٠) من إجمالي السكان وفيما يلي نعرض نسب انتشار الإعاقة في مصر وفقا لبيانات الجهاز.

أولًا: نسب الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة والمطلقة:

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء(٢٠١٧) التوزيع النسبي لانتشار الإعاقة من الدرجة(الشديدة - للمطلقة) بين أفراد المجتمع من عمر(٥) سنوات فما أكثر على مستوى الجمهورية كما هو موضح بجدول(١)

جدول (١)

نسب انتشار الإعاقة من الدرجة(الشديدة - للمطلقة) بين المصريين من عمر ٥ سنوات فما أكثر

إجمالي من لديهم صعوبة Having Difficulty			إجمالي من ليس لديهم صعوبة	الرؤية Seeing	السمع	التذكر أو التركيز	المشي أو صعود السلالم	رعاية الذات	الفهم والتواصل مع الاخرين
ذكور	إناث	إجمالي							
٢،٧٣	٢،٤٩	٢،٦١	٩٧،٥١	٠،٥٥	٠،٦٠	٠،٥٣	١،٤٢	٠،٦٨	٠،٦٠

ملحوظة١ : يوضع في الاعتبار أن مجموع نسب الصعوبات طبقا للنوع لا تساوي إجمالي نسبة انتشار الإعاقة بصفة عامة نظرًا لتعدد الصعوبات الست عند الأفراد.

ملحوظة ٢: يقصد بكلمة المطلقة العجز الكلي أي الفشل التام في القيام بالوظيفة.

من خلال الجدول(١) يمكن القول أن نسبة انتشار الإعاقات الشديدة إلى المطلقة في مصر تبلغ(٦١،٢ ٪) من إجمالي السكان الذي يمثل (٨٢٧،٧٩٨،٩٤) أي أن حوالي(٢،٢٤٩،٤٧٤) ويوضح لنا شكل(١) التالي نسبة انتشار الإعاقات الشديدة في مصر لعام (٢٠١٧).

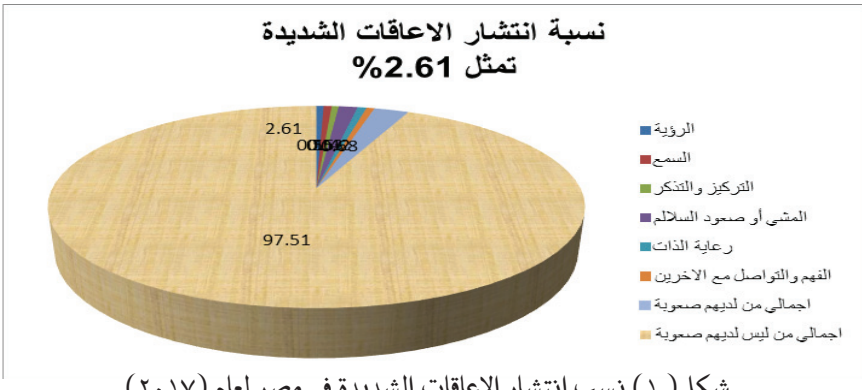

شكل(١) نسب انتشار الاعاقات الشديدة في مصر لعام (٢٠١٧)

ثانيًا: نسب الأشخاص ذوي الإعاقة من الدرجة(البسيطة ـ للمطلقة)

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء(٢٠١٧) التوزيع النسبي لانتشار الإعاقة من الدرجة(البسيطة - للمطلقة) بين المصريين من عمر(٥) سنوات فما أكثر على مستوى الجمهورية كما هو موضح بجدول(٢)

جدول (٢)

نسب انتشار الإعاقة من الدرجة(البسيطة - للمطلقة) بين المصريين من عمر ٥ سنوات فما أكثر

إجمالي من لديهم إعاقة Having Difficulty			اجمالي من ليس لديهم صعوبة	الرؤية	السمع	التذكر أو التركيز	المشي أو صعود السلالم	رعاية الذات	الفهم والتواصل مع الاخرين
ذكور	اناث	اجمالي							
١٠،٩٩	١٠،٣٤	١٠،٦٧	٨٩،٣٣	٤،٧٣	٣،٥٩	٣،٦٥	٦،٣٢	٢،٩٤	٢،٧٨

ملحوظة١ : يوضع في الاعتبار أن مجموع نسب الصعوبات طبقا للنوع لا تساوي اجمالي نسبة انتشا ر الإعاقة بصفة عامة نظرا لتعدد الصعوبات الست عند الأفراد.

ملحوظة ٢: يقصد بكلمة المطلقة العجز الكلي أي الفشل التام في القيام بالوظيفة. من خلال جدول رقم (٢) يمكن القول أن نسبة انتشار الإعاقة في مصر تمثل(٦٧،١٠) من إجمالي السكان البالغ (١٠٠) مليون أي ما يعادل(١٠،٠٠٠،٦٧٠)عشرة ملايين وستمائة وسبعون ألفا من الأشخاص ذوي الإعاقة ، و هم عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر لعام (٢٠٢٠) وفق تعداد سكان مصر بتاريخ ١١ فبراير ٢٠٢٠. ويوضح الشكل التالي نسب انتشار الإعاقة حسب نوعها وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لعام (٢٠١٧)

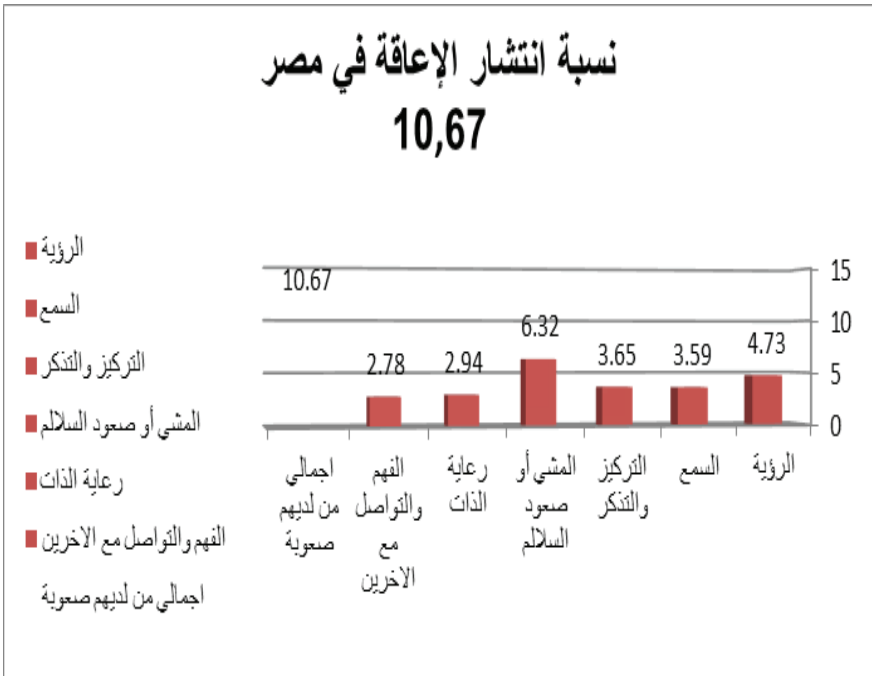

شكل(٢) توزيع نسب انتشار الإعاقة وفقا لنوعها

يتضح من شكل (٢) أن الإعاقات الحركية من أكثر الاعاقات انتشارًا بينما نجد أن مشكلات الفهم والتواصل مع الآخرين تمثل(٧٨،٢) أي أقل الإعاقات انتشارًا. وهنا ينبغي التعقيب حول الطريقة التي اعتمد الجهاز عليها في جمع البيانات حيث أدخل الصعوبات مع الإعاقات في حيز واحد، وكان ينبغي توضيح المعايير التي اعتمد عليها في هذا التصنيف حتى نبتعد عن أي غموض كمي.

ثالثًا: نسب انتشار الإعاقة بين المحافظات

تختلف نسب انتشار الإعاقة بين المحافظات حيث يلاحظ أن هناك محافظات تنتشر فيها الإعاقة بدرجة كبيرة؛ مثل القاهرة والاسكندرية بينما نجد محافظات يقل فيها درجة انتشار الإعاقة؛ مثل الفيوم، وشمال سيناء وجنوبها، ويعرض جدول(٣) الفرق بين أعلى المحافظات انتشارًا للإعاقة وأقلها.

جدول(٣)

أعلى المحافظات في نسب انتشار الإعاقة وأقلها

أعلى محافظة	القاهرة			القاهرة		
	نسب انتشار الصعوبات			لا يوجد صعوبة		
	ذكور	اناث	الاجمالي	ذكور	اناث	الاجمالي
	١٥,٤٠	١٤,٢٠	١٤,٨٢	٨٤,٦٠	٨٥,٨٠	٨٥,١٨
أقل محافظة	جنوب سيناء			جنوب سيناء		
	نسب انتشار الصعوبة			لا يوجد صعوبة		
	ذكور	اناث	الاجمالي	ذكور	اناث	الاجمالي
	٤,٤٧	٣,٨٤	٤,١٧	٩٥,٥٣	٩٦,١٦	٩٥,٨٣

من خلال جدول (٣) يتضح لنا أن محافظة القاهرة تحتل الصدارة من حيث نسب انتشار الإعاقة بنسبة (١٤,٨٢) بينما تعد محافظة جنوب سيناء أقل المحافظات في نسب نتشار الإعاقة بنسبة (٤,١٧) .

ويمكن توضيح البيانات السابقة خلال شكل(٣) الذي يوضح لنا الفرق بين أعلى المحافظات من حيث نسب الانتشار وأقلها

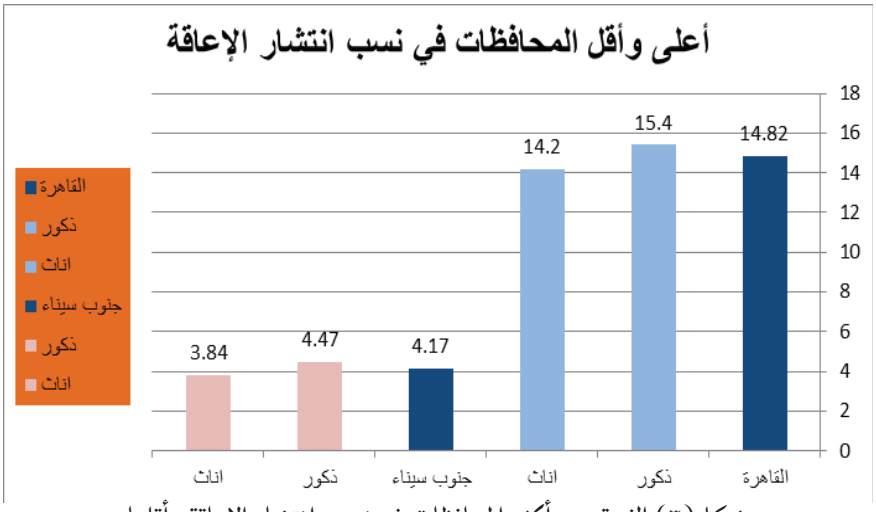

شكل(٣) الفرق بين أكثر المحافظات في نسب انتشار الإعاقة وأقلها

وتأتي النسب السابقة متقاربة مع النسب العالمية حيث تشير متوسط الإحصائيات العالمية إلى أن نسب الإعاقة تتراوح بين ١٠-١٥٪ من سكان المجتمع وفقًا للإحصائيات التي أعلنتها منظمة الصحة العالمية(2010 WHO) فهناك أكثر من مليار شخص ذي إعاقة على مستوى العالم وبمقارنة نسبة الإعاقة في مصر بدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن نسبة الإعاقة في أمريكا أعلى من مصر حيث تشير أحدث الإحصائيات الأمريكية - دراسة جامعة Cornell University - **2016** Disability Status Report Topics إلى أن نسبة الإعاقة تمثل ٢,١٢ من سكان المجتمع الأمريكي.

ويوضح لنا الشكل التالي(٤) نسب انتشار الإعاقة وفقا لنوعها داخل المجتمع الأمريكي

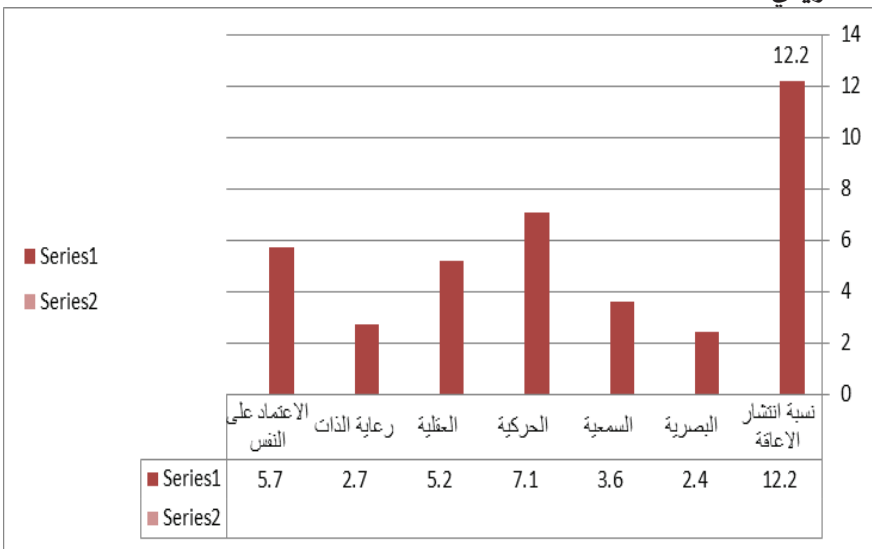

الشكل(٤) نسب انتشار الإعاقة وفقا لنوعها داخل المجتمع الأمريكي

من خلال الشكل السابق يتضح لنا ان نسبة انتشار الإعاقة في الولايات المتحدة الأمريكية تمثل ٢,١٢٪ من تعداد السكان وهي نسبة أعلى من مصر وربما يرجع ذلك لأن الولايات المتحدة تضع كبار السن غير القادرين على الاعتماد على أنفسهم ضمن فئة الإعاقة وهو ما يوضحه شكل رقم (٥) الذي يوضح توزيع نسب انتشار الإعاقة في الولايات المتحدة وفق العمر الزمني

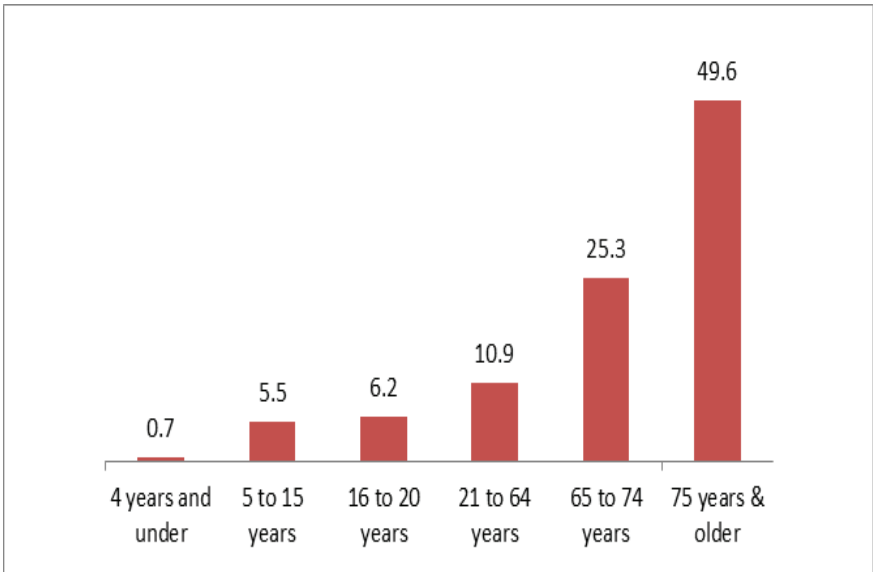

شكل (٥) توزيع نسب انتشار الإعاقة في الولايات المتحدة وفق العمر الزمني

يوضح شكل(٥) أن ٦،٤٩ من ذوي الإعاقة هم فوق(٧٥) عام وهم من يقصد بهم كبار السن غير القادرين على الإعتماد على أنفسهم.

وفي تقرير جامعة كورنل بالولايات المتحدة الأمريكية عن نسب انتشار الإعاقة لعام (٢٠١٨) وفق المسح الأمريكي لنسب انتشار الإعاقة؛ أشار التقرير الى ارتفاع نسب الإعاقة في المجتمع الأمريكي لتصل إلى (٦، ١٢) من سكان المجتمع بزيادة قدرها(٤،) عن التقرير السابق، ووفقًا للتقرير فإن كان انتشار الإعاقة بين الإناث أكثر من الذكور اذ بلغت نسب الإعاقة بين الإناث(٧، ١٢) بينما كانت بين الذكور (٤، ١٢) https://www.disabilitystatistics.org/StatusReports/2018

من خلال العرض السابق نستطيع القول أننا لازلنا نحاول الوصول إلى بيانات إحصائية دقيقة، وعلى الرغم من حدوث طفرة في الشفافية والإعلان عن نسب الإعاقة إلا أننا لم نصل لما هو منشود، ولعل الامتيازات التي يوفرها قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام (٢٠١٨) قد تمثل دافعا للأشخاص ذوي الإعاقة في تسجيل بياناتهم في قاعدة بيانات الدولة حتى يتمكنوا من الحصول على بطاقة

هوية تمكنهم من الحصول على حقوقهم، حيث نص القانون على حق الشخص ذي الإعاقة في استخراج بطاقة إثبات الإعاقة حتى تمكنه من الحصول على المزايا التي يتيحها القانون.

المحور الثاني: تعليم ذوي الإعاقة

ثمة وجهان لعملية تعليم ودمج ذوي الإعاقة في مصر أحدهما وجهًا ايجابيًا بينما الأخر يمثل الوجه السلبي الذي يمثل معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم

أولًا : الوجه الإيجابي لدمج وتعليم ذوي الإعاقة :

تُعد مصر من أوائل الدول التي طبقت نظام الدمج في التعليم والشواهد على ذلك كثيرة فالأزهر الشريف كان يلتحق به الطلاب ذوو الإعاقة البصرية ليتلقوا علومه بجانب أقرانهم من الطلاب غير ذوي الإعاقة، كما أن الكثير من ضعاف البصر وضعاف السمع وذوي الإعاقات الحركية متواجدين بفصول التعليم العام مع أقرانهم غير المعاقين ، ويدرسون نفس المقررات الدراسية بنفس الكيفية دون وجود أي تعديلات على المناهج أو نظام الامتحانات.

في عام (٢٠٠٢) تم تطبيق فكرة الدمج المكاني وهو وجود فصل للتلاميذ ذوي الإعاقة بمدارس التعليم العام، هذا الفصل يضم مجموعة من الطلاب ذوي الإعاقة الواحدة الذين يدرسون نفس المناهج الدراسية لأقرانهم بمدارس التربية الخاصة، وهو إما فصل متعدد المستويات يبقى فيه التلميذ حتى الصف السادس الابتدائي ثم ينتقل بعدها لإحدى مدارس الحلقة الإعدادية العامة بالنسبة للمكفوفين، أو الإعدادية المهنية بالنسبة للصم، أو الإعدادي المهني بالنسبة للتربية الفكرية أو فصل يسمح بالنمو لتصبح مدرسة مستقلة بذاتها لها إدارة خاصة بها.

في عام(٢٠٠٩) صدر أول قرار وزاري لتنظيم عملية الدمج الكلي بمدارس التعليم العام كأحد التوجهات العالمية الحديثة في مجال تربية وتأهيل ورعاية التلاميذ ذوي الإعاقة حيث صدر القرار الوزاري رقم(٩٤) لعام(٢٠٠٩) بشأن دمج ذوي الإعاقة الطفيفة بمدارس التعليم العام.

و في عام(٢٠١١) صدر القرار الوزاري رقم(٢٦٤) بشأن دمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم العام .

في عام ٢٠١٥ صدر القرار الوزاري رقم (٤٢) الخاص بدمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم كما صدر القرار الكتاب الدوري رقم(١٩) لعام ٢٠١٥ المفسر للقرار ٤٢ والذي أسهم في وصول عدد الطلاب المدمجين بمدارس التعليم العام من أربعة آلاف طالب وطالبة إلى (١٧) ألفا من الطلاب بفضل الامتيازات الكثيرة التي وفرها للطلاب ذوي الإعاقة ومعالجة السلبيات التي ظهرت عند تطبيق القرار (٢٦٤) لسنة ٢٠١١ .

في عام ٢٠١٦ صدر أول قرار وزاري يحمل رقم (٢٢٩) يسمح بدمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم الفني ليحقق مطلب أساسي من مطالب أولياء أمور الطلاب ذوي الإعاقة التي لا تسمح قدراتهم الأكاديمية بالالتحاق بالثانوية العامة ،حيث أتاح هذا القرار لهؤلاء الطلاب الاستمرار في التعليم بدلا من الانضمام للمتسربين للتعليم.

في عام ٢٠١٧ صدر القرار الوزاري رقم (٢٥٢) المعدل للقرار (٤٢) لسنة ٢٠١٥ ليضيف الكثير من الامتيازات للطلاب ذوي الإعاقة المدمجين بمدارس التعليم والتي تتمثل فيما يلي

مادة (١) يطبق نظام الدمج للطلاب ذوي الإعاقة البسيطة بالفصول النظامية بمدارس التعليم العام الحكومية والمدارس الخاصة ومدارس الفرصة الثانية والمدارس الرسمية للغات والمدارس التي تدرس مناهج خاصة في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي ومرحلة رياض الأطفال وبما يختاره ولي أمر الطفل ذي الإعاقة في إلحاق طفله بمدرسة دامجه أو مدرسة تربية خاصةوتلتزم المدارس التي تطبق هذا النظام بالإعلان عنه داخل وخارج المدرسة.

- كل المدارس دامجة بما فيها مدارس الفرصة الثانية (التعليم المجتمعي).
- من حق الطالب ذي الإعاقة الذي تنطبق عليه الشروط أن يدمج بأقرب مدرسة لمحل إقامته ويفضل أن تتوافر بها غرفة مصادر أو غرفة مناهل المعرفة، وألا تزيد نسبة التلاميذ ذوي الإعاقة عن ١٠٪ من العدد الكلي للفصل بحد اقصى أربع طلاب على أن يكونوا من نفس نوع الإعاقة.
- إلحاق الطالب بمدارس التربية الخاصة أو مدارس الدمج يتم وفقا لما يختاره ولي أمر الطالب ذي الإعاقة.

- سن الالتحاق بالصف الأول الابتدائي بمدارس الدمج هو ٦ – ٩ أعوام وفقا لقانون لتعليم العام، ويجوز في حالة وجود أماكن النزول بعمر القبول إلى خمس سنوات ونصف مع عدم الإخلال بالكثافة المقررة.

وتشير البيانات الإحصائية الصادرة عن مجلس الوزراء (٢٠١٧- ٢٠١٨) إلى أن عدد الطلاب المدمجين يبلغ (٣٧٥١٩) بواقع(٢١٤٦٩) بمدارس التعليم الابتدائي و(١٢٤٢٥) بمدارس التعليم الإعدادي و(١٦٩٣) بمدارس التعليم الثانوي العام وباقي العدد بمدارس التعليم الثانوي الفني، كما تشير الإحصائيات إلى أن محافظة القاهرة بها العدد الأكبر من التلاميذ المدمجين حيث إن عدد المدمجين بها (٦٠٤٣) تلميذا كما هو موضح بجدول(٤)

جدول(٤)

أعداد التلاميذ بمدارس الدمج

ما قبل الابتدائي	الابتدائي	جملة التعليم المجتمعي	جملة الاعدادي	جملة الثانوي العام	جملة الثانوي الصناعي	الثانوي الزراعي	التجاري	المشاغ	التربية الخاصة	الجملة
٢٥٢	٢١٤٦٩	١٠٢	١٢٤٢٥	١٦٩٣	٦٦٥	١٩٠	٥٧٠	٦٥	٨٨	٣٧٥١٩

أما فيما يخص أعداد كل إعاقة داخل مدارس التعليم العام يقدم لنا جدول رقم (٥) بيان بأعداد تلاميذ الدمج موزعة طبقا لنوع الإعاقة كما أعلنه مجلس الوزراء بالتعاون مع الادارة المركزية للتربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم ٢٠١٧- ٢٠١٨

جدول (٥)

أعداد التلاميذ بمدارس الدمج موزعة طبقا لنوع الإعاقة

الإعاقة	إعاقة ذهنية	إعاقة سمعية	إعاقة بصرية	توحد	إعاقة حركية	متلازمة داون	شلل دماغي	المجموع
عدد تلاميذ الدمج	٢٩٣٠٧	٢١٤٣	١٢٢٤	١٧٢٢	٢٠١٤	٥٥١	٥٥٨	٣٧٥١٩

والمتأمل في احصائيات الإدارة المركزية للتربية الخاصة لعام (٢٠٢١) نجد ازدياد في أعداد التلاميذ بمدارس الدمج اكثر بكثير من الزيادة بمدارس التربية الخاصة،

حيث يصل اجمالي التلاميذ بمدارس التربية الخاصة ٧١٩،٤٣ بدلا من ٦٤١،٣٨ عام (٢٠١٧- ٢٠١٨) بزيادة مقدارها (٠٧٨،٥) طالب على مدارس السنوات الاربع وهو عدد بسيط مقارنة بزيادة الاطفال ذوي الإعاقة في الدمج، حيث أن توالي القرارات المشجعة على دمج ذوي الإعاقة في التعليم العام قد أسهمت بشكل كبير في تضاعف أعداد التلاميذ المدمجين حيث يوضح لنا جدول رقم (٦) تطور أعداد التلاميذ بمدارس الدمج خلال السنوات العشر السابقة.

جدول (٦)

تطور أعداد التلاميذ داخل مدارس وفصول الدمج

العام	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٨	٢٠٢١
العدد	٠٠٠،٦	٠٠٠،١٩	٣٧،٥١٩	٢٢٤،١٠٨

والمتأمل في الجدول السابق يستطيع جليًا ان يتعرف على اتجاه الدولة الذي يميل نحو دمج التلاميذ ذوي الإعاقة بمدارس التعليم العام والفني، فإذا ما قارنا أعداد التلاميذ المدمجين عام (٢٠١٨) وهو(٥١٩، ٣٧) بعدد التلاميذ المدمجين عام (٢٠٢١) وهو(٢٢٤،١٠٨) نجد زيادة قدرها (٧٠٥،٧٠) وهو عدد كبير مقارنة بالزيادة في أعداد التلاميذ بمدارس التربية الخاصة لنفس الأعوام والذي وصل كما سبق التوضيح (٠٧٨،٥) تلميذًا.

وفي ضوء الوضع الجديد لتعليم ذوي الإعاقة أصبح على المعلم أن يكون قادرًا على

١. الاشتراك في التخطيط للنشاطات المدرسية الملائمة لتحقيق الدمج.
٢. وضع خطة للتدريب توفر تعليمًا إضافيًا في المجالات التي يبدي فيها الشخص ذو الإعاقة قصورًا عن أقرانه بمدارس التعليم العام .
٣. الاشتراك في البرامج التوجيهية للآباء وللمجتمع بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة ورعايتهم.
٤. إعداد برنامجًا لتهيئة الطفل ذي الإعاقة للالتحاق بصفوف التعليم العام.
٥. تهيئة التلاميذ في صفوف التعليم العام لإلحاق التلاميذ ذوي الإعاقة في صفوفهم (خولة يحيى، ٢٠٠٨).

وقد تعرض قانون الأشخاص ذوي الإعاقة رقم(١٠) لعام(٢٠١٨) في الباب الثالث لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة : حيث يؤكد على المساواة بين الأشخاص ذوى الإعاقة وغيرهم فى التعليم وأشار إلى ضرورة الالتزام بقواعد وسياسات الدمج التعليمى للأشخاص ذوى الإعاقة مع توفير فرص تعليمية متكافئة مناسبة لجميع أنواع الإعاقة ودرجاتها . كما أكد على ضرورة التزام الوزارات المختصة باتخاذ التدابير اللازمة لحصول الأشخاص ذوى الإعاقة على تعليم دامج فى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية سواء فى المدارس أو الجامعات أو المعاهد الأزهرية القريبة من محل سكنهم مع توفير المعايير الخاصة بالجودة والسلامة والأمان والحماية.

وفي خطوة جديدة لم تتطرق لها أي من تشريعات الأشخاص ذوي الإعاقة مسبقًا أكد القانون على التزام الوزارات المعنية بمحو أمية من تجاوز عمرهم سن التعليم من ذوي الإعاقة وفق برامج وخطط وأساليب تتلائم مع ظروفهم وقدراتهم .

ومن أجل نشر ثقافة الدمج أكد القانون على دمج ثقافة الدمج فى المناهج الدراسية من أجل رفع الوعى باحتياجات الأشخاص ذوى الإعاقة .

ولتفعيل الدمج التعليمى فى المؤسسات التعليمية غير الحكومية حظر القانون من حرمان أى شخص ذي إعاقة من التعليم بمختلف مراحله أو رفض قبوله بسبب إعاقته ، وفى حالة مخالفة ذلك يتم إنذار المؤسسة بإزالة أسباب المخالفة خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ الإنذار، وفى حالة عدم إزالة المخالفة يتم إيقاف الترخيص لمدة لا تتجاوز ستة أشهر ، وفى حالة الاستمرار يلغى الترخيص، كما حدد القانون نسبة قبول ذوى الإعاقة بالمؤسسات التعليمية حكومية أو غير حكومية بألا تقل عن (٥٪) من المقبولين.

كما أكد القانون على ضرورة مراعاة المعايير العلمية الحديثة لجودة مدارس التربية الخاصة، واشتراطات الكود الهندسى، وتوفير المناهج المناسبة لهم، والمعلمين المتخصصين وفقًا لكل إعاقة.

كما تلتزم الوزارة المختصة بالتربية والتعليم مع الوزارات المعنية بتمكين الأشخاص ذوى الإعاقة من تعلم مهارات حياتية، مهارات فى مجال التنمية الاجتماعية وتكنولوجيا المعلومات .

من خلال العرض السابق نستطيع أن نرى بوضوح الوجه الإيجابي لتعليم ذوي الإعاقة.

ثانيًا: دمج ذوي الإعاقة في التعليم (الوجه السلبي)

على الرغم من توالي القرارات المنظمة لتعليم ذوي الإعاقة في مصر والتي تتيح لهم التعليم بمدارس التعليم العام وإزدياد عدد التلاميذ المدمجين بشكل ملحوظ مقارنة بالأعوام الماضية إلا أنه ثمة مآخذ عديدة ينبغي وضعها في الاعتبار:

١- بيئة التعلم المتاحة لذوي الإعاقة المدمجين غير مهيئة حتى يكتسبوا المهارات التربوية والاجتماعية المختلفة حيث يزدداد عدد الطلاب داخل الفصل ليزيد عن ٧٠ طالبا وهو ما لا يتيح للطالب فرص التعلم الحقيقية.

٢- المعلمون غير مؤهلين للتعامل مع أبنائنا من ذوي الإعاقة وبالتالي كأنهم غير موجودين بالفصل أو يطلب المعلم من الأم أن تأخذ ابنها وتأتي به فقط أيام الامتحانات، أو يترك الطفل في فناء المدرسة طيلة اليوم وهو ما يمثل وجه غير إنساني يتعرض له الأطفال ذوو الإعاقة وأسرهم .

٣- المناهج الدراسية غير معدة جيدًا بما يناسب الأطفال ذوو الإعاقة فمناهج ذوي الإعاقة ينبغي أن يكون لها خصوصية عن مناهج التعليم العام.

٤- غرف المصادر غير مفعلة بالمدارس (إن وجدت) ولا تحتوي على الأدوات المناسبة لكل إعاقة.

٥- لا يوجد نظام تقييم مقنن للأطفال ذوي الإعاقة عند دمجهم في مدارس التعليم العام وبالتالي يدخل الطفل الصف وفقًا لعمره الزمني، وليس عمره العقلي وهو ما يعيق تفاعله مع أقرانه من ناحية، واستفادته من المناهج من ناحية أخرى.

٦- لا يوجد هيكل حقيقي للدمج بوزارة التربية والتعليم بل إنه لا يوجد إدارة خاصة بالدمج على الرغم من أن الدمج أحد أهم الاتجاهات العالمية الحديثة.

٧- نظم الامتحانات التي توضع للطلاب غير متماشية مع قدراتهم، وبالتالي فمن يجيب على الامتحان هو المرافق وليس الطالب.

٨- لا يوجد فريق عمل بمدارس الدمج، ولا توجد خطط تربوية حقيقية للعمل على تنمية مهارات الطفل المدمج بدءا من قدراته الفعلية.

٩- عدم وجود خطة واضحة المعالم نحو الارتقاء بذوي الإعاقة بمدارس التعليم العام.

١٠- الاهتمام بالدمج على مستوى الكم أكثر منه على مستوى الكيف إذ يزداد عدد التلاميذ المدمجين عامًا بعد عام، الا أن الخدمات المقدمة لهم لازالت لم تصل الى المستوى المأمول رغم الجهود الواضحة التي تبذلها الوزارة .

أما فيما يخص مدارس التربية الخاصة يوضح لنا جدول(٧) واقع ذوي الإعاقة بمدارس التربية الخاصة من خلال بيان بأعداد الطلبة والمدارس التابعة للتربية الخاصة على مستوى جمهورية مصر العربية عام ٢٠١٧/٢٠١٨

جدول (٧)

بيان بأعداد الطلبة والمدارس التابعة للتربية الخاصة في مصر صاد عن وزارة التربية والتعليم (الادارة المركزية للتربية الخاصة)

عدد مدارس المكفوفين وضعاف البصر	عدد الطلبة المكفوفين وضعاف البصر	عدد مدارس الصم وضعاف السمع	عدد الطلبة الصم وضعاف السمع	مدارس الإعاقة الذهنية	عدد الطلبة ذوي الإعاقة الذهنية	مدارس المشاغي	طلبة المشاغي	المجموع الكلي للمدارس	المجموع الكلي للطلبة
٩٩	٢٧٩٠	٣١٥	١٢٤٩٦	٥٣٧	٢٣١٧٢	٤	١٨٣	٩٥٥	٣٨٦٤١

من خلال جدول (٧) يتضح لنا أن جملة التلاميذ بمدارس التربية الخاصة على مستوى الجمهورية هو (٣٨،٦٤١) والذي ارتفع وفق احصائيات عام (٢٠٢١) الى(٧١٩،٤٣)وهو رقم ضئيل حينما يقارن بتعداد الأطفال ذوي الإعاقة في عمر التعليم، وهو ما يشير إلى امتناع العديد من الآباء عن إلحاق أبنائهم بمدارس التربية الخاصة والذي يحتاج إلى دراسة مستقلة لتفسير ذلك العزوف وتحديد ما إذا كانت أسبابه ترجع إلى إتجاهات اجتماعية أم ضعف الخدمات التي تقدمها مدارس التربية الخاصة مقارنة بالمراكز الخاصة، أم غيرها من الأسباب.

ومن خلال عمل الباحث بوزارة التربية والتعليم -الادارة المركزية للتربية الخاصة -والمنوط بهاعمليات المتابعة والتخطيط والتطوير والتنفيذ في كل ما يتعلق بتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة يمكن القول أن الوزارة تبذل مجهودًا واضحًا في

الارتقاء بتأهيل وتعليم أبنائنا من ذوي الإعاقة ويمكن أن يدعم تلك الجهود ايضا:

- وجود رؤية واضحة ومتكاملة للقائمين على العملية التعليمية.
- التنسيق داخل الإدارات وبعضها البعض.
- زيادة عدد الكفاءات المؤهلة للإرتقاء بتعليم ذوي الإعاقة.
- وضع خطط وبرامج فردية وتطوير المناهج والتواصل بين القيادات،
- التركيز على الإصلاح الإداري من أجل الحد من القصور الموجود بمدارس التربية الخاصة في مصر.

المحور الثالث: ذوو الإعاقة والبيئة الفيزيقية:

يعاني ذوو الإعاقة وخاصة ذوي الإعاقة الحركية من العديد من مشكلات التوجه والحركة في مصر، حيث لا توجد أماكن انتظار خاصة بهم، ولا الطرق ممهدة لحركتهم، كما أن وسائل المواصلات لا تضع في الاعتبار اماكن لذوي الإعاقة، وإن وجدت يجلس بها الأصحاء، كما تحتاج وسائل المواصلات عند تصميمها مراعاة ظروف المعاقين وكيفية الصعود لوسلية المواصلات، لذلك ينبغي على الدولة أن توفر الكراسي المتحركة لذوي الإعاقة الحركية حتى تسهل حركتهم وتوفر مجهودهم.

وقد أكد قانون الإعاقة (قانون ١٠ لعام ٢٠١٨) على حقهم في الإتاحة والتيسير من خلال اشتراط الكود الهندسي المصري لتصميم الفراغات الخارجية والمباني عند إصدار تراخيص المباني الجديدة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة ، وكذلك تهيئة المنشآت القائمة، **لذلك نأمل مستقبلا** أن يتم الاستفادة من القانون الأمريكي لرصد العوائق القابلة للإزالة بسهولة حتى تيسر على الأشخاص ذوي الإعاقة التوجه والحركة كما ينبغي على الدولة ان تراعي في كافة الأبنية الحديثة وجود مداخل للأشخاص ذوي الإعاقة

كما أكد القانون على تخصيص أماكن للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع وسائل المواصلات وتخفيض أجرتها بنسبة (٥٠٪) من قيمتها المدفوعة .

والإعفاء من تراخيص بناء أو تطويع مبنى بهدف تسهيل حركة الأشخاص ذوى الإعاقة .

المحور الرابع: ذوو الإعاقة والاتجاهات المجتمعية:

على الرغم من أننا أصبحنا في عام (٢٠١٨) إلا أن النظرة السلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة لازالت موجودة، تلك النظرة التي لا يتوقف أثرها على الشخص ذو الإعاقة فقط إنما يمتد أثرها لأسرته، وهو ما يعد أحد أهم المشكلات التي يعاني منها الأشخاص ذوي الإعاقة؛ حيث لازال ذوو الإعاقة يواجهون نظرة الشفقة التي تقلل من قيمتهم وتعكس إحساس الأخرين تجاههم بأنهم أشخاص لديهم نقص بل لم تقتصر تلك النظرة السلبية على العوام من الناس إنما اشتملت على بعض من العاملين معهم ففي دراسة كمال (٢٠١١) حول توجهات معلمي المدارس الابتدائية نحو دمج التلاميذ ذوي اضطراب طيف التوحد أشارت نتائج الدراسة الى أن توجهات المعلمين كانت سلبية ولم تختلف تلك التوجهات حتي مع إلمام المعلمين بالجوانب المعرفية لاضطراب طيف التوحد أو الاستراتيجيات الفعالة للتعامل معهم.

كما يجب ان نغير نظرة المجتمع تجاه ذوي الإعاقة من خلال الاعتراف بهم كفئة يمكن أن تكون فعالة ومنتجة اذا ماأُعطيت حقها في الحياة الكريمة من تعليم وتدريب وتأهيل، كما يتم ذلك من خلال تفعيل دمج ذوي الإعاقة في المجتمع بشكل علمي ومقبول، وإعطائهم فرص المشاركة في كافة مجالات الحياه وهو ما أكدته دراسة Gaad,2004 ; Fortunato et،al.,2007.

ولعل هناك العديد من النماذج البارزة للأشخاص ذوي الإعاقة التي استطاعت تحقيق العديد من الإنجازات التي عجز الأشخاص غير المعاقين عن تحقيقها وبالتالي يتحتم على الإعلام وكافة مؤسسات الدولة إظهار تلك النماذج للتوضيح للعيان أن الإعاقة من الممكن أن يتم تحويلها إلى طاقة وذلك لما للإعلام من أثر ايحابي، فوسائل الإعلام تعد عاملاً مهما ورئيسياً في نجاح عملية دمج الأطفال ذوي الاعاقة في المجتمع أو في فشلها كما أشارت داسة Hall&Minnes1999

ولعلنا نجد بارقة أمل في قانون الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (١٠) لعام (٢٠١٨) الذي ألزم جميع وسائل الإعلام بإتاحة اللغات اللازمة لتمكين الأشخاص ذوى الإعاقة وتيسير تواصلهم مع المواد الاعلامية المشاركة فيها بشكل مناسب، كما حدد القانون غرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز مائتى ألف جنيه على

كل من عرض أو نشر أو أذاع أى شيء من شأنه الإساءة إلى الأشخاص ذوى الإعاقة ، كما أقر القانون غرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ، ولا تتجاوز ثلاثين ألفا كل من انتحل صفة معاق أو حصل على ميزة خاصة بالمعاقين أو استولى على أموال شخص ذي إعاقة .

المحور الخامس: ذوو الإعاقة والتوظيف:

تبقى النظرة المجتمعية للشخص ذي الإعاقة العائق الأكبر أمام تشغيله، خصوصاً في القطاع الخاص الذي يهتم بالإنتاجية، فضلاً عن مخاوف من استغلال ذوي الإعاقة، والأجور المتدنية، وأسباب أسرية أخرى، وعلى الرغم من القانون الذي ينص على نسبة (٥٪) التي أقرها القانون كنسبة عمالة تلتزم بها المؤسسات إلا أن الأشخاص ذوي الإعاقة لم يلمسوا ذلك من جهات العمل التي لم تطبق النسبة وإن طبقتها تطبقها فقط على الورق، حيث يرفض أصحاب الأعمال تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة أو استغلال قلة حيلتهم عن طريق الاتفاق معهم على الجلوس في منازلهم وارسال مرتب ضئيل لهم حوالي(١٠٠) جنيه وبالتالي يدعي صاحب العمل أنه يوظف الأشخاص ذوي الإعاقة في حين أن الحقيقة على العكس من ذلك.

وفي حين نسعى للتاكيد على توظيف نسبة (٥٪) تطالعنا إحدى الجامعات الأمريكية Cornell University (2018) وفقا لإحصائياتها بالتعاون مع مكتب التوظيف الأمريكي بنسب توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وفقا لنوع الإعاقة للأعمار من(٢١-٦٤) كما هي موضحة بالشكل (٦)

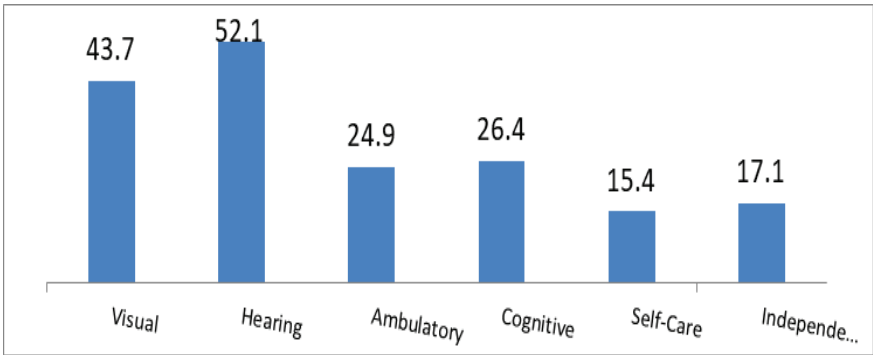

شكل(٦) يوضح نسب توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وفقا لنوع الإعاقة بالمجتمع الأمريكي لعام(٢٠١٦) للأعمار من (٢١-٦٤)

وفي ضوء الشكل السابق نجد نسب لا بأس بها في توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة بالولايات المتحدة الأمريكية وإن لم تكن هي النسب المنشودة، آملين أن تستثمر البلدان العربية في أبنائها من الأشخاص ذوي الإعاقة.

وعلى ذلك فنحن بحاجة إلى عمل برامج تأهيل مهني للأشخاص ذوي الإعاقة تتناسب مع سوق العمل، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق عمل مسح شامل للشروط التي يرغب أصحاب الأعمال في توفرها في العامل ذي الإعاقة، ومحاولة التأهيل في ضوء تلك الشروط والمحكات، والبدء بمن هم قادرون على العمل من الصم والمكفوفين وذوي الاعاقات الحركية، والإعاقات البسيطة.

كما يجب على الوزارات تبني برامج تدريبية كشرط لحصول المعاق على وظيفة بها، وبالتالي يتم تأهيل المعاق بما يتناسب مع الوظيفة وهذه البرامج التدريبية التأهيلية تقوم بها العديد من الدول مثل دولة الإمارات العربية المتحدة وبالفعل يعمل المعاقون فيها بأقسام الشرطة والأعمال الإدارية والكتابة على الكمبيوتر وغيرها من الأعمال اليدوية وفقا لنوع إعاقتهم وقدراتهم.

ولا نستطيع القول أن توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة مشكلة مصرية فقط إنما هي مشكلة على النطاق الدولي والإقليمي، تختلف باختلاف تقدم الدول ومستوى وعيها واستثمارها في الإنسان وأكد ذلك دراسة ٢٠١٧)) Kelsey L. Bush & Marc J. Tassé ودراسة دريفر وأخرون(Dreaver,et al 2020).

ولا نستطيع أن نغفل التطور التشريعي الواضح في هذا الاتجاه من جانب الدولة من خلال قانون الأشخاص ذوي الإعاقة الذي أسهم بالعديد من التسهيلات لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في هذا المجال مثل التأكيد على أنه فى حالة زيادة الأشخاص ذوى الإعاقة العاملين بالمؤسسة عن (٥٪) تزداد نسبة الاعفاء الشخصى من قانون الضريبة على الدخل بنسبة (٥٪) عن كل عام يزيد عن النسبة المقررة لتوظيف الأشخاص ذوى الإعاقة وهو ما قد يشجع رجال الأعمال على توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة لديهم.

كما جاء في الباب الرابع الخاص بالإعداد المهنى والتدريب والحق فى العمل التأكيد على الحق في الإعداد المهني والتدريب والحق فى العمل من خلال

التزام الدولة بضمان حق الأشخاص ذوى الإعاقة فى الحصول على فرص متكافئة للعمل تتناسب مع مؤهلاتهم وإعدادهم المهني .

كما أكد القانون على منح الشخص ذى الإعاقة أو من يوظف أو يرعى شخصاً ذا إعاقة بعض المزايا الخاصة بالإعفاءات الضريبية ، ومراعاة لظروف هؤلاء الأشخاص أقر القانون تخفيض ساعات العمل لهم بواقع ساعة يومياً.

المحور السادس : ذوو الإعاقة والصحة :

لا يخفى على العاملين بمجال التربية الخاصة معاناة كثيرا من الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم في الجانب الصحي، حيث يحتاج الأشخاص ذوي الإعاقة للعديد من النفقات نظرًا للأمراض والاضطرابات المصاحبة للإعاقة و ضعف الجهاز المناعي لديهم، حيث تشير دراسة William W ,et,al (2012) إلى انتشار العديد من الأمراض المزمنة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة لوجود علاقة طردية بين الإعاقات وانتشار الامراض.

بالتالي فالأشخاص ذوي الإعاقة بحاجة إلى أدوية مستمرة، ، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة مع الأطباء والأخصائيين، وهو ما يمثل عبئا كبيرا على الأسر التي يعاني كثيرا منهم من تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وعلى ذلك لابد من وجود دعم مادي لأسرة المعاق يمكنها من الإنفاق عليه، كما ينبغي تفعيل التأمين الصحي لهم منذ تشخيص حالاتهم وحتى وفاتهم وذلك حق اصيل لهم بما يمكن هذه الأسر من رعاية أبنائهم صحيا بما لا يخل برعاية أبنائهم الأسوياء، كما ينبغي توفير التأمين الصحي للاشخاص ذوي الإعاقة غير الملتحقين بالتعليم الحكومي.

وقد أشار الباب الثانى من قانون الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الحقوق الصحية للأشخاص ذوى الإعاقة مثل : بطاقة إثبات الإعاقة والخدمات المتكاملة والملف الصحى- إجراءات الوقاية من الإعاقة والخدمات الصحية للأشخاص ذوى الإعاقة ، والتى تتضمن برامج للكشف المبكر لكل أنواع الخلل والإعاقة ، التدخل المبكر ، توفير العلاج لتجنب مضاعفات الأمراض المسببة للخلل ، تقديم خدمات التأهيل ، خدمات الصحة العامة والتأهيل والصحة الإنجابية . كما أشار إلى إعفائهم من جميع الرسوم المقررة للعرض على الكوميسيون الطبى الخاص بقواعد الحصول على السيارات المعفاة من الضرائب ورسوم الجمرك .

فيما أولى الباب الخامس من نفس القانون اهتماما بالمعاملة المجتمعية للأشخاص ذوى الإعاقة من خلال منحهم مساعدات شهرية مع إقرار حقهم في الجمع بين معاشين من المعاشات المستحقة لهم مع تحمل الخزانة لعامة للدولة هذا الفارق وهو ما يساعدهم في مواجهة المشكلات الصحية من الناحية المادية .

وعلى ذلك نجد اهتمام قانون الأشخاص ذوي الإعاقة بالعديد من الجوانب المرتبطة بالصحة إلا أننا لا زلنا نأمل أن يكون لدينا قانون يتيح تأمين صحي مدى الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة.

المحور السابع : ذوو الإعاقة و مؤسسات التأهيل(مؤسسات، متخصصون)

وفقا لآخر إحصائيات الجهاز المركزي والسابق ذكرها وصل تعداد الأشخاص ذوي الإعاقة بمصر إلى ما يقرب من (١١) مليون نسمة وتمثل نسبة من هم بالتعليم الحكومي حوالي(٣٥) ألفا من التلاميذ بمدارس التعليم العام(الدمج) و(٣٨٦٤١) بمدارس التربية الخاصة، في حين وصل عدد مدارس التربية الخاصة على مستوى الجمهورية إلى (٩٥٥) مدرسة.

وإذا ما قارنا تلك الأعداد الموجودة بالتعليم الحكومي نجد أن مجموعهم لا يزيد عن(٧٥)ألفا من التلاميذ من تعداد الأشخاص ذوي الإعاقة وهي نسبة ضعيفة جدا لمن هم في سن التعليم، وعليه نجد زيادة مطردة ملحوظة في مراكز التربية الخاصة القائمة على تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة سواء التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي أو المستقلة أو حتى غير المرخصة وكثيرا ما هم.

تتزايد نسب انتشار حالات اضطراب طيف اضطراب التوحد عامًا بعد عام، إذ توصلت أحدث الإحصائيات إلى أن نسب اضطراب التوحد وصلت إلى (١ : ٥٤) وفق لتقرير مركز الأمراض الامريكي (Center For Disease Control and Prevention (CDC سرا٨م (2020CDC,) أي ولادة طفل ذو اضطراب طيف توحد مع ميلاد ٥٤ طفل عادي، وهي نسبة كبيرة حيث أصبح اضطراب التوحد ثاني أكثر الاضطرابات انتشارا بعد الإعاقة العقلية، وعلى الرغم من ذلك لا نسمع عن مراكز تتبناها الدولة للكشف المبكر عن حالات اضطراب التوحد وتأهيلها، وبالتالي يضطر الآباء إما للذهاب بأبنائهم للمراكز الخاصة والتي يقل فيها عدد

المتخصصين ويدفعون فيها مبالغ طائلة ، أو يضطر ولي الأمر للذهاب بابنه لمدارس التربية الفكرية حيث لايوجد مدارس أو فصول متخصصة لتأهيل أطفال اضطراب التوحد على المستوى الحكومي.

كما لا يخفى على الكثير قلة عدد المتخصصين في مجال تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة حيث فُتح المجال على مصراعيه ليضم الكثير من غير المتخصصين، وأصبح مجال ذوي الإعاقة هو مهنة من لا مهنة له من خريجي التخصصات المختلفة غير المؤهلين، ولعل ذلك يدفعنا للاتفاق على معايير يتم في ضوئها مزاولة مهنة التربية الخاصة، وخاصة مع ظهور كليات متخصصة في هذا المجال مثل كلية التربية الخاصة جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، وكلية علوم ذوي الإحتياجات الخاصة جامعة بني سويف، وكلية علوم الإعاقة جامعة الزقازيق، بالاضافة لأقسام التربية الخاصة بجامعة حلوان، عين شمس، قناة السويس، وغيرها من الجامعات المصرية.

وعلى الرغم من توجه الدولة نحو الاهتمام بذوي الإعاقة إلا أنه لازال ينقصنا الكثير في هذا المسار؛ اذ إن الكثير من حالات الأشخاص ذوي الإعاقة تكون بحاجة إلى جلسات تأهيل في جوانب النمو المختلفة مثل النمو اللغوي، النطق، الرعاية الذاتية، والنمو الادراكي في حين أنه لا توجد مراكز متخصصة لذلك في بعض الأماكن، وخاصة في الصعيد والمحافظات غير المركزية؛ مما يضطر بالأسرة للسفر للقاهرة والإقامة بها لتأهيل أبنائهم وذلك إذا كان لديهم القدرة المادية، بينما من ليس لديهم ذلك لا يستطيعون تأهيل أبنائهم التأهيل المناسب.

كما يعاني كثير من أطفال اضطراب طيف التوحد وأسرهم أشد المعانة نتيجة ندرة المختصين سواء في الجانب الحكومي أو على صعيد القطاع الخاص بل نستطيع القول بأننا ليس لدينا مراكز تأهيل أو فصول مخصصة لتأهيل أطفال اضطراب طيف التوحد وفقًا للمعايير العالمية وهو ما يمثل واقع مرير لهؤلاء لأطفال وأسرهم.

لذلك نقترح عمل قسم خاص بالتخاطب وتنمية مهارات ذوي الإعاقة وإلحاقه بالمستشفيات الحكومية لتأهيل هؤلاء الأشخاص على مستوى الجمهورية بأسعار مناسبة، أو يتم عمل مركز يتبع الكليات أو الأقسام المنوط بها إعداد كوادر التربية الخاصة أو القسم الموجود داخل الجامعة كنوع من أنواع العمل والمشاركة المجتمعية.

وفي هذا الإطار تتبنى ورقة العمل الحالية مبادرة نحو قيام الكليات والأقسام المتخصصة في إعداد كوادر التربية الخاصة بتضمين المعايير العالمية لمعلم التربية الخاصة في كافة فئات الإعاقة (السمعية والبصرية والعقلية واضطراب التوحد) ضمن مناهجها حتى نتمكن من تربية نشأ تتوافر فيه المعايير العالمية لمعلم التربية الخاصة.

التوصيات:

يوصي الباحث من خلال الورقة التي بين أيدينا بالتوصيات التالية:

١- تبني استراتيجية واضحة للارتقاء بتعليم الأطفال ذوي الإعاقة تحت قيادة وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم.
٢- تبني برامج وخطط تربوية فردية لتعليم أبنائنا من ذوي الإعاقة بمدارس التربية الخاصة أو الدمج.
٣- الإهتمام بالارتقاء بعملية الدمج التعليمي اهتماما كيفيًا لا كميًا.
٤- عمل قاعدة بيانات للأشخاص ذوي الإعاقة.
٥- توفير مدارس أو فصول خاصة بتعليم وتأهيل أطفال اضطراب التوحد .
٦- إجراء المزيد من الدراسات حول التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة وكيفية توظيفهم بطريقة مناسبة.
٧- تحديد آليات واضحة توعي الشعب بالتشريعات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة ما لهم وما عليهم.
٨- توفير تأمين صحي للأشخاص ذوي الإعاقة مدى الحياة.
٩- تضمين مراكز تابعة للكليات والأقسام المنوط بها تأهيل كوادر التربية الخاصة كنوع من المشاركة المجتمعية تهدف إلى تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة بالبيئة المحيطة.
١٠- العمل على توفير خدمات التدخل المبكر من قبل مؤسسات تابعة للدولة.
١١- تبني نموذج واضح لتسهيل عملية التوجه والحركة للأشخاص ذوي الإعاقة وكود هندسي للمباني الجديدة.
١٢- تبني المعايير العالمية في تأهيل الكوادر العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
١٣- تضمين مناهج كليات التربية وكليات علوم الإعاقة في مناهجها المعايير العلمية لإعداد معلم التربية الخاصة.

١٤- إنشاء نقابة مهنية مشكلة من ذوي الخبرة والعلم لمنح رخصة مزاولة مهنة أخصائي التربية الخاصة.

١٥- وضع معايير دقيقة للمراكز والجمعيات العاملة بمجال التربية الخاصة حتى لا تكون مهنة من لا مهنة له.

١٦- وضع نموذج لمعايير تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء متطلبات اماكن العمل وما يتناسب مع كل إعاقة.

المراجع

- أبوالفتوح، محمد كمال (٢٠١٠) الأطفال الأوتيستك: ماذا تعرف عن اضطراب الأوتيزم. دار زهران للطباعة والدعايا والنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- الإدارة المركزية للتربية الخاصة (٢٠٢١) احصائيات التلاميذ ذوي الإعاقة بمدارس الدمج، وزارة التربية والتعليم، مصر.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء تعداد سكان جمهورية مصر العربية ٢٠١٧.
- قانون الأشخاص ذوي الإعاقة، العدد(٧) مكرر الجريدة الرسمية لجمهورية مصر االعربية ١٩ فبراير ٢٠١٨
- قائمة تدقيق المباني لرصد العوائق القابلة للإزالة بسهولة وفقا لمعايير القانون الأمريكي لذوي الإعاقة ٢٠١٠ الخاص بالتصاميم المطابقة لسياسة الوصول ، جامعة الملك سعود ، وزارة التعليم العالي السعودية.
- قرار ٢٥٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن دمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم العام والفني وإسهاماته في الإرتقاء بفاعلية عملية الدمج وأسهاماته في الإرتقاء بالتربية الخاصة في مصر، وزارة التربية والتعليم، الإدارة المركزية للتربية الخاصة.
- قرار الوزاري رقم ٢٩١ بتاريخ ٢٧\٨\ ٢٠١٧ بشأن إصدار اللائحة التنظيمية لمدارس وفصول التربية الخاصة، وزارة التربية والتعليم، الإدارة المركزية للتربية الخاصة.
- مجلس الوزراء ، الادارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ،بيان بأعداد تلاميذ الدمج موزعة طبقا لإحصاء الاستقراري ٢٠١٧/ ٢٠١٨
- يحيى خولة أحمد (٢٠٠٨): برامج تكوين معلمي التربية الخاصة، مجلة تنمية الموارد البشرية، العدد الرابع، خاص بالملتقى الدولي الخامس، معلم ذوي الإعاقة في القرن الواحد والعشرين/ جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

- Center For Disease Control and Prevention(2020) autism prvlanse available in https://www.cdc.gov/ncbddd/autism/data.html
- Dreaver, J., Thompson, C., Girdler, S., Adolfsson, M., Black, M. H., & Falkmer, M. (2020). Success factors enabling employment for adults on the autism spectrum from employers' perspective. *Journal of autism and developmental disorders*, *50*(5), 1657-1667.
- Gaad, E. E. (2004). Per-service teachers attitudes towards a career in special education in the United Arab Emirate. *College Student Journal*, 38(4), 619-634
- http://www.who.int/topics/en/H World report on disability(2010)
- K. lisa Yang, Hock.E Tan institution on employment and disability 2016 Disability Status Report - United States | 2018 Cornell University
- https://www.disabilitystatistics.org/StatusReports/2018
- William W. Hung; Joseph S. Ross; Kenneth S. Boockvar; Albert L. Siu**(2012) Association of Chronic Diseases and Impairments with Disability in Older Adults: A Decade of Change?**